

التعليم الخاص و تحديات إرساء العدالة الاجتماعية في التعليم بمرحلة الأساس بالسودان

د. هاشم عبد القادر البخيت أحمد

أستاذ مشارك بكلية التربية، قسم أصول التربية، جامعة بحري - السودان

hashim623@yahoo.com

استلام البحث: 12/06/2022 مراجعة البحث: 18/08/2022 قبول البحث: 22/08/2022

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الورقة العلمية الى تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية بصفة عامة والعدالة الاجتماعية في التعليم ومؤشراتها بصفة خاصة، والوقوف على تحديات تطبيق العدالة الاجتماعية في التعليم بمرحلة الأساس الحكومي في السودان، وتحديد أسباب ضعف العدالة الاجتماعية في التعليم، كما تم تحديد طبيعة الدراسة وهي دراسة نظرية فقط من خلال الوقوف على مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم ومسيرة التعليم الأهلي/ الخاص في السودان: نشأته ومبرراته وتطوره، كذلك التعليم الأجنبي كنوع من أنواع التعليم الخاص. لهذه الورقة أهمية خاصة من كونها قد تفيد واضعي السياسات التعليمية ومتخذي القرارات التربوية من خلال تقديم بعض البدائل المقترحة التي من الممكن أن تساعد التعليم الحكومي في السودان في تحقيق العدالة الاجتماعية.. اتبع الباحث المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى في معالجة المحتوى المعرفي للدراسة. خلصت الورقة إلى عدة نتائج منها: أن فكرة التعليم الأهلي/الخاص في السودان بدأت لدواعي وطنية خالصة الغرض منها إنشاء مدارس موازية للمدارس الحكومية التي أنشأها المستعمر حينذاك لينال الكثير من أبناء الشعب حظهم من التعليم. من توصيات الدراسة: زيادة إنفاق الدولة على التعليم وتنفيذ سياسات مجانية التعليم لدعم العدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التعليم الخاص، العدالة الاجتماعية، تعليم الأساس.

Special education and the challenges of establishing social justice in education in the basic stage in Sudan

Abstract

This paper aimed at highlighting the challenges facing the achievement of the social justice in private basic education in Sudan. The nature of the study was determined according to the concept of social justice in education, and the establishment of private education, its justification and development, in addition to the foreign education as a form of private education. The importance of this study that it may benefit policy makers and educational decision-makers by providing some of the proposed alternative solutions that can help achieving the social justice in education. The objectives of this paper were to define the concept of social justice generally and the social justice in education particularly, in addition to determine challenges in applying social justice in basic public education. The descriptive approach has been adopted. The paper came out of many results such as: the private education in Sudan began for national reasons only, in order to establish parallel schools instead of those established by the colonizer at that time. The study recommended increasing of government expenditure on education and activating educational policies to support social justice.

Keywords: Private education, Social justice, Basic education

المقدمة

تعتبر العدالة الاجتماعية هدفاً إنسانياً نبيلًا، وأملاً يتطلع إليه الناس، وكما أفاد جان نيووينهويس بأن العدالة الاجتماعية تكمن في أعماق الناس ويجب أن يتحمل كل إنسان مسؤولية حماية وتعزيز ومثل العدالة الاجتماعية.¹ كما أنها تعتبر من الحقوق الإنسانية التي لا يمكن التنازل عنها عملت على إرسائها الشرائع السماوية. فضلاً عن ذلك فقد أخذت قضية العدالة الاجتماعية اهتماماً كبيراً على المستوى العالمي؛ فقد أصدر البنك الدولي في عام 2005م تقريره عن التنمية في العالم لعام 2006، ص2 تحت عنوان الإنصاف والتنمية. وقد عُرف الإنصاف بأن "تكون للأشخاص فرص متساوية في عيش الحياة التي يختارونها وفي النجاة من الحرمان الشديد". وينطلق مفهوم العدالة الاجتماعية من مبدأ تكافؤ الفرص في الحقوق من تعليم وصحة ومأوى وحرية، وذلك بدون أية تفرقة قائمة على الطبقة أو اللون أو الجنس أو العقيدة. وكما أفاد العيسوي "بأن المساواة تتحقق في فرص العدالة الاجتماعية في حالة توافر خمسة شروط هي: وفرة الفرص وإتاحتها، وإزالة جميع العوائق التي تؤدي إلى التمييز، وتمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص المتاحة على أرض متساوية، وخلق الظروف التي تهيئ للأفراد فرصاً حقيقية للحكم على نوعية الحياة التي يشهدونها لتقادي وقوع الفقراء في فخ القبول بالأمر الواقع، والسعي المستمر لتصحيح الفوارق الواسعة في توزيع الدخل والثروات".²

وعليه تكون العلاقة بين التعليم و العدالة الاجتماعية علاقة وثيقة ومتبادلة، فنظام التعليم يعكس إلى حد كبير الخصائص الرئيسة للمجتمع، فإذا تميز بعدم العدالة في هيكله الاقتصادي والاجتماعي فإن النظام التعليمي سينطوي على قدر كبير من التفاوت في الفرص التعليمية والعكس صحيح أيضاً. في هذا السياق تؤكد زيتون³ أن التعليم يؤثر بدوره في هيكل التفاوت القائم لأنه يعمل على انتقال الأوضاع الاقتصادية والمكانة الاجتماعية من جيل إلى جيل، ومن ثمَّ يعيد إنتاج التفاوت القائم أو العكس³، ويمكن أن يسهم من خلال الحراك مع فئات اجتماعية أعلى في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقات والفئات المستضعفة. ومن ثمَّ يُشكل قطاع التعليم أهم القطاعات المجتمعية لتحقيق العدالة الاجتماعية. فالتعليم عند الدهشان حق أساسي لجميع شرائح المجتمع وخاصة للمرحلة الأساسية الأولى في حياة الإنسان⁴، وهذا ما نصت عليه كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، وأكدت على ضرورة توفير التعليم لأفراد المجتمع كافة بصورة إلزامية، ولا يحق حرمان أي فرد من التعليم وذلك لضرورته في تشكيل شخصية الإنسان وضمان مستقبله وانعكاس ثقافته على تطور مجتمعه وتحضره. كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن " لكل شخص حقاً في التعليم". وبالإضافة إلى ذلك، ينص على ضرورة أن يكون التعليم مجانياً على الأقل في المراحل الابتدائية والأساسية، وأن يكون التعليم الإلزامي، وأن يكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم، وعلى ضرورة توفير التعليم الفني والمهني بصفة عامة. ووفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجب أن يستهدف

¹ Jan Nieuwenhuis: Social justice in education today. Acta Academica 2011 43(1): 189-209 ISSN 0587-2405 © UV/UFS

² العيسوي، إبراهيم: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي. حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، تصدر عن المعهد العربي للتخطيط والتنمية بالكويت، مجلد (15)، (2013).

³ زيتون، محيا: التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية (2005).

⁴ الدهشان، جمال علي رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، مجلة نقد وتوير، ع(2)، سبتمبر / أكتوبر / نوفمبر: (2015)

التعليم تحقيق التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأخيراً يقر الإعلان بأن للآباء، على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم.

مشكلة البحث:

تتحدد المشكلة في التساؤل الرئيس التالي؟

إلى أي مدى يحقق التعليم الخاص في السودان مبدأ إرساء العدالة الاجتماعية؟

ويتفرع من ذلك السؤال: الأسئلة الفرعية التالية:-

1. ما مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم؟
2. ما مؤشرات العدالة الاجتماعية في التعليم؟
3. ما إيجابيات التعليم الخاص في السودان وما سلبياته؟
4. ما التحديات التي تواجه إرساء العدالة في التعليم الخاص في مرحلة الأساس في السودان؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أن الموضوع لم يجد حظاً كبيراً من البحث والدراسة رغم أهميته، وأنه يعتبر وحسب علم الباحث من الدراسات النادرة في السودان في هذا السياق و أيضاً من كونه قد يفيد واضعي السياسات التعليمية ومتخذي القرارات التربوية من خلال تقديم بعض الحلول المقترحة قد تساعد في وضع سياسات جديدة للتعليم في مرحلة الأساس في السودان تناسب تحقيق العدالة الاجتماعية.

أهداف البحث:

يهدف البحث لتحقيق الأهداف التالية: -

1. التعريف بمفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم.
2. تحديد مؤشرات العدالة الاجتماعية في التعليم.
3. الوقوف على إيجابيات التعليم الخاص بمرحلة الأساس في السودان وسلبياته.
4. إبراز التحديات التي تواجه إرساء العدالة الاجتماعية في التعليم بمرحلة الأساس في السودان.

حدود البحث:

الزمانية: انحصرت هذه الدراسة زمانياً في الفترة من 2020 الى 2021 م

الموضوعية: التعليم الخاص وتحديات إرساء العدالة الاجتماعية في التعليم بمرحلة الأساس.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على أسلوب تحليل المحتوى وهو واحد من أساليب المنهج الوصفي الثلاثة (الأسلوب المسحي، دراسة الحالة وأسلوب تحليل المحتوى) في وصف وتتبع المحتوى المعرفي للظاهرة موضوع الدراسة وعليه تعتبر هذه الدراسة من الدراسات

النظرية التي تعتمد فقط على ما ورد في المصادر والمراجع لمعالجة قضية التعليم الخاص في مرحلة الأساس بالسودان والعدالة الاجتماعية.

مصطلحات البحث:

العدالة الاجتماعية:

هي عملية تحقيق المساواة في الحقوق الأهلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون تمييز استناداً إلى الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الموقع الجغرافي أو المركز الاجتماعي أو لأي سبب كان، وتوفير فرص متكافئة للجميع للارتقاء بقدراتهم على المنافسة إلى أقصى حد ممكن، بهدف زيادة مستويات الرفاهية، وتقليل حدة التفاوت الاجتماعي، وتخفيض معدلات الفقر والحرمان المادي والثقافي والسياسي، وذلك بالمشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي. ويساعد على ذلك تنمية القدرات والملكات وإطلاق الطاقات لكل أفراد المجتمع، وكذلك مراعاة العدالة في تحمل الأعباء بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، وتقليل الفروق غير المقبولة بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة⁵.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

العدالة الاجتماعية في التعليم:

عدالة التعليم تعني أن ينال كل فرد في المجتمع حقه المشروع في التعليم دون قيد أو شرط وذلك باعتبار التعليم ثمرة من الثمار التي يجب أن يستمتع بها الجميع في إطار من الشفافية والحيادية والنزاهة⁶. وعليه أن مفهوم العدالة ينبغي أن يظهر من كون التعليم حقاً مكفولاً، وغياب العدالة حرمان من هذا الحق، والعدالة تعني أن يكون التعليم متاحاً لكل الناس خاصة الذين يعانون آلام الفقر والحرمان. ولكن يبقى التساؤل المهم : هل العدالة تعني إلحاق الفقراء بالتعليم فقط؟! بالطبع لا فالعدالة في مفهومها الحديث تخطت مفهوم الفقراء إلى مفاهيم ثقافية أوسع تشمل مضامين عالمية جديدة أهمها الحق في الديمقراطية والحق في التعبير عن الذات والحق في استثمار وقت الفراغ والحق في استثمار التكنولوجيا والحق في التنافسية العالمية والحق في الإبداع والابتكار و الحق في المستوى التعليمي المناسب، وذلك يعني عدالة الالتحاق بالمدارس العامة والخاصة ومدارس الريف والحضر، ومدارس الذكور والإناث ومدارس التنوع الديني، وكذلك عدالة الإعداد لسوق العمل ... إلى آخره، تلك محددات عدالة التعليم في القرن الحادي والعشرين⁷. البعض يستخدم مصطلح تكافؤ الفرص التعليمية بدلاً عن مصطلح العدالة الاجتماعية. فتكافؤ الفرص التعليمية يعني عند البعض توفير فرص تعليمية متكافئة لكل فرد بما تسمح به استعداداته وقدراته بصرف النظر عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بمعنى أن يستطيع كل فرد أن يجد الفرص التعليمية المناسبة لميوله واتجاهاته، وأن يتعلم إلى أقصى حد تؤهله له قدراته واستعداداته بصرف النظر عن وضعه الاقتصادي أو الاجتماعي أو الديني أو كونه ذكراً أم أنثى، مع تحقيق مجانية لهؤلاء الذين تسمح لهم قدراتهم بمواصلة التعليم والاستفادة منه. على ضوء التعريفات السابقة يتضح أن هناك مؤشرات للعدالة الاجتماعية في التعليم .

⁵ مركز المشروعات الدولية الخاصة " CIPE ". الطريق إلى العدالة الاجتماعية (2014)

⁶ جوهري، على صالح التخطيط التربوي والتنمية، المكتبة العصرية، المنصورة: ص: 189 (2009)

⁷ المرجع السابق، ص 189

مؤشرات العدالة الاجتماعية في التعليم:

حدد شحاتة في دراسته "تحليل بعض جوانب سياسة التعليم الثانوي في مصر على ضوء مبدأ العدالة الاجتماعية بعض مؤشرات العدالة الاجتماعية وهي:-⁸

1. مؤشر العدالة في الإتاحة والقبول: ويقصد بها العدالة في توزيع الخدمات التعليمية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، والأقاليم الجغرافية. فالتفاوت في مدخلات العملية التعليمية أو ظروف التعليم الداخلية مثل: مدى حداثة أو قدم المبنى المدرسي، مستوى التجهيزات المدرسية، كثافة الفصل، مستوى إعداد المعلم وغيرها، لها أثر على التفاوت في الإنجاز الدراسي وهو ما يجعل الاختصار على التكافؤ في القبول غير كاف لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
2. مؤشر التكافؤ الاجتماعي: ويقصد به التكافؤ أو العدالة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية بالحد الذي لا يسمح بضاياع فرص التعليم على أحد أو تحديدها أو التأثير فيها. فعدم التكافؤ الاجتماعي يمكن أن يقف عقبة في طريق تكافؤ الفرص التعليمية، فالظروف العائلية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش فيها الطالب لها آثارها على درجة تقبله للتعليم وعلى إنجازه الأكاديمي.
3. مؤشر العدالة في المعاملة: ويقصد بها المساواة في المعاملة والاحترام في المواقف المختلفة داخل مجتمع المدرسة دون تمييز في العلاقات في تعامل المدرسين مع الطلاب أو في تعامل الإدارة المدرسية معهم .
4. مؤشر القدرة على مواصلة التعليم: يقصد به القدرة على الاستمرار في التعليم في مختلف مراحله إلى أقصى ما تسمح به القدرات العلمية في التحصيل .
5. مؤشر العدالة أو التكافؤ في فرص العمل بعد التخرج: نظرا للارتباط الوثيق بين التعليم وسوق العمل، فإن تكافؤ الفرص التعليمية يتطلب - في أحد مستوياته - العدالة في حصول كل فرد على فرصة متكافئة مع غيره في شغل الوظيفة التي تتفق مع الشهادة الدراسية أو الدرجة العلمية الحاصل عليها، وعدم التمييز في شغل الوظائف على أساس اعتبارات خارج قدرات الخريج وإمكاناته العلمية ومواهبه ومهاراته المختلفة والملاءمة لنوع العمل.

تعليم مرحلة الأساس بالسودان:

لقد جاء في التقرير القطري لليونسيف عن السودان حول الأطفال خارج المدرسة، أن السودان قد التزم بجميع الإعلانات الدولية التي تنادي بتوفير الحق الأساسي في التعليم لجميع مواطنيه⁹. وكان من بين الدول الموقعة على الأهداف التنموية للألفية وأهداف التعليم للجميع، وفي نفس الوقت قام باتخاذ عدة مبادرات لخطط وبرامج من أجل تحقيق تلك الأهداف الدولية. وقد اعتمد عدة قوانين وأعمال محددة لغرض تنظيم وتشجيع التعليم بمرحلة الأساس في السودان بما في ذلك تنظيم مدرسة التعليم بمرحلة الأساس لعام 1992. وكذلك قانون تخطيط التعليم العام لسنة 2000 ومرسوم اتحادات الآباء والمعلمين لسنة 1992 . وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم 1799 لسنة 1990 ، فقد أصبح التعليم ما قبل المدرسة جزءاً لا يتجزأ من نظام التعليم الرسمي. إن قانون التعليم العام لسنة 2001 ، ينص على أن لكل طفل سوداني الحق في التعليم بمرحلة الأساس. وقد قامت الخطط

⁸ شحاتة، مصطفى أحمد. تحليل بعض جوانب سياسة التعليم الثانوي في مصر على ضوء مبدأ العدالة الاجتماعية - دراسة نقدية (2016) ص 45

⁹ يونسيف، التقرير القطري للسودان حول الأطفال خارج المدرسة. ص 9: (2014م).

الإستراتيجية الخمسية للفترة مابين 2007 - 2011 والفترة ما بين 2012 - 2016 بتقديم الدعم لهذا القانون وذلك من خلال توفير سياسات واستراتيجيات لبلوغ هدف الحق في التعليم. إن الوثيقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر: Interim Poverty Reduction Strategy Paper (IPRSP) الصادرة من قبل حكومة السودان أعطت التعليم أولوية لكونه عامل أساسي في معالجة الأسباب الجذرية للفقر والصراع القبلي. وتؤكد الوثيقة على أن الفشل في توفير قدر أكبر من إمكانية الحصول على التعليم وتحسين جودته، قد يؤخر الإصلاح الاقتصادي للبلاد. فإن التعليم يعتبر أمراً حيوياً لتحقيق النمو المستدام وزيادة إنتاجية العمل. لقد أعدت وزارة التربية والتعليم السودانية في عام 2012 استراتيجية التعليم بمرحلة الأساس المؤقتة (IBES) Interim Basic Education Strategy وذلك تحسباً لوضع الخطة الخمسية لاستراتيجية قطاع التعليم في السودان. استراتيجية التعليم بمرحلة الأساس المؤقتة ترتبط وبشكل وثيق مع خطة الحكومة الخمسية للتنمية الوطنية بالإضافة إلى الخطط التنموية الخمسية على مستوى الدولة والأستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر والخطة الوطنية لعام 2024. وتركز ال IBES على استراتيجيات لتوسيع فرص الحصول على التعليم بمرحلة الأساس الجيد مع مراعاة الأهداف التنموية للألفية وأهداف التعليم للجميع.

إن ال IBES يجهز إطار العمل الذي سيساهم به كل من الحكومة و شركاء التعليم في إنجاز الهدف الاستراتيجي العام من أجل تحقيق تقدّم ملموس وقابل للقياس وذلك من أجل حصول الجميع على تعليم أساسي ذي نوعية جيدة. وكذلك من أجل مضاعفة وتوسيع التعليم الثانوي الجيد والتعليم المهني والتعليم غير النظامي، مدعومة بنظام تعليم معزّز. وفي ظل هذا الهدف الأسمى، فقد انبثقت ثلاث ركائز يمكن وصفها بأنها حاسمة للتعليم الأساسي وهي تشمل إمكانية الوصول والجودة وتعزيز النظام. وبهدف تحسين جودة التعلم، فقد اقترحت ال IBES مجموعة من التدخلات الرئيسية وذلك لضمان بيئة تعليمية آمنة ومواتية. ومن توصياتها القيام بأنشطة لاصفية تراعي الفوارق بين الجنسين، وكذلك القيام بتدخلات لمنع العنف في المدارس وإعطاء سلطة أوسع للجان إدارة المدارس. وأنه لمن المتوقع أن يتم تحسين جودة التدريس من خلال برامج تدريب المعلمين وتوفير الكتب المدرسية. ومن الضروري أيضاً تعزيز القدرات المؤسسية وهي مسألة يمكن معالجتها من خلال أمور مثل: تطوير نظام تقويم التعلم وتعزيز إدارة المدرسة وتطوير نظام إدارة للمعلمين بالإضافة إلى توسيع نظام إدارة معلومات التعليم وتقديم الدعم لوزارة التربية والتعليم لنقوم بالتخطيط والإدارة والرصد والإبلاغ عن الأداء تجاه مجموعة من الأهداف. ويشمل التعليم بمرحلة الأساس في السودان التعليم قبل المدرسة (رياض الأطفال والخلوة) ومرحلة الأساس. وتتضمن مرحلة التعليم قبل المدرسة عامين فقط تستهدف فيها الأطفال في سن 4 إلى 5 سنوات. بينما تشمل مرحلة الأساس ثماني سنوات من التعليم المدرسي لأطفال تتناهم أعمارهم بين 6 - 13 سنة.

وبعد الإنتهاء من السنة الدراسية الأخيرة، يخضع الطلاب لامتحان شهادة المستوى الأساسي والذي بدوره سيؤهلهم للقبول في المدرسة الثانوية. لقد تم العمل بهذا النظام في عام 1992 كجزء من الإصلاح الشامل للتعليم العام. مقلصاً المدة الدراسية من 12 سنة إلى 11 عاماً. إن الفكرة من هذا التغيير هي العمل على زيادة العمر الإنتاجي للمتعلّمين وتجنب حشو المعلومات غير الضرورية وحشو المناهج الدراسية.¹⁰

¹⁰ المصدر السابق، ص 10

التعليم الأهلي والخاص في السودان: النشأة والتطور:

بدأت فكرة التعليم الأهلي الشعبي في العام 1927م كردة فعل عنيفة لمحاربة ما أسموه وقتها عمل الإرساليات والكنائس التي تعمل على نشر الدين المسيحي والتبشير به بين أبناء المسلمين، هذا بالإضافة للمضايقات والشروط القاسية التي وضعها المستعمر لدخول أعداد قليلة فقط من أبناء السودانيين لمدارسه. ففي العام 1925م طلبت مدرسة الإرسالية الأمريكية بأم درمان من طلابها حضور دروس الديانة المسيحية، ولما ترامي الخبر لأسماع آباء الطلبة منع التلاميذ المسلمون من حضور تلك الدروس، فاجتمع كبار المواطنين بأم درمان وقدموا عريضة للحكومة طالبين فيها بتصريح لتأسيس مدرسة وسطى أهلية¹¹. بعدها انهالت التبرعات من مختلف قطاعات الشعب السوداني من أجل إنشاء مدارس أهلية تستوعب أبنائه. فقد شهد هذا العام إنشاء المدرسة الأهلية الوسطى بأم درمان بمبادرة وإشراف من لجنة من أعيان المدينة، كما شهد ذات العام تأسيس مدرسة مدني الأهلية الوسطى¹². وفي العام 1933م تم إنشاء مدرسة الأحفاد الوسطى التي تبناها وقام بالجهد الأكبر فيها الشيخ بابكر بدري أحد رواد التعليم الخاص. في العام 1939م قام مؤتمر الخريجين وبتأييد واسع من أبناء الشعب مشاركين في جمع أموال من الجمهور بتأسيس معهد القرش الصناعي بأم درمان، حيث ساهم الناس بمبلغ واحد قرش فمن هنا جاءت التسمية. وكان أول من نادى بالفكرة عبد الفتاح المغربي الذي كان مدرساً بكلية غردون التذكارية وذلك في عدة مقالات نشرت بالصحف، وكان الغرض من ذلك تأسيس مأوى للأيتام وورشة حتى يمكن لهم أن يتعلموا تعليماً فنياً وعملياً إحدى الحرف لكي تكون مصدراً للرزق بعد التخرج. شجع نجاح ذلك المشروع والتأييد الذي حظي به من جمهور الشعب مؤتمر الخريجين لاقامة يوم التعليم في 1941م حيث جمعت التبرعات من الأهالي لتشييد المدارس الأهلية¹³.

وكان من أغراض المؤتمر في البداية التعاون مع حكومة المستعمر في تشييد المدارس في المناطق التي يتفق على أنها في حاجة ماسة إليها، وتشديد خلاوى للمؤتمر على أن يقوم بالتدريس فيها خريجو المعهد العلمي والتي يخصص لها جزء من مال التعليم، وبعد ذلك اتجه المؤتمر لتشييد المدارس الوسطى. وتأسست من عائدات تبرع المواطنين ليوم التعليم مدارس أهلية وسطى في كل من أم درمان و الأبيض. ففي الفترة من 1940-1950م أنشئت وافتتحت مدارس أهلية وسطى في مختلف مناطق السودان تفوق المدارس الحكومية إذ بلغ عددها 31 مدرسة أهلية وسطى. وفي العام 1944م تم إنشاء مدرسة أم درمان الأهلية الثانوية، التي سبقتها للوجود مدرسة الأحفاد الثانوية الخاصة عام 1943م. ظل المعلمون في المدارس الوسطى الأهلية يطالبون بالانضمام لوزارة التربية أملاً في مساواتهم بزملائهم المعلمين العاملين بالوزارة من حيث الامتيازات المتمثلة في الترقيات والعلاوات والترحيل والمعاشات، كما طالبت كثير من لجان التعليم الأهلي بضم مدارسهم إلى وزارة التربية والتعليم، وبناءً على ذلك تقدم وزير المعارف (التربية والتعليم) بمذكرة لمجلس الوزراء بضم المدارس الأهلية للوزارة. وفي عام 1963م افتتحت مدرسة الشعب الأهلية ببكري. وقد أكد شرارة¹⁴. أنه بعد الاستقلال قررت أول حكومة وطنية برئاسة إسماعيل الأزهرى أن التعليم مسؤولية وطنية تقع على عاتق وزارة المعارف. فقررت أن تضع يدها على المدارس الأهلية، وقاوم عدد قليل من المدارس الأهلية

¹¹ بشير، محمد عمر. تطور التعليم في السودان من 1898-1956، الناشران دار الجيل، بيروت ومكتبة خليفة عطية، الخرطوم الطبعة الثانية ص 172-173: (1983)

¹² شرارة، عمر علي محمد طه تطور التعليم العام في السودان خلال خمسين عاماً 1956-2006م. الناشر: مدارات للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم ش الجمهورية تقاطع عثمان دقنة. ص 220: (2012)

¹³ ناصر السيد تاريخ السياسة والتعليم في السودان. الطبعة الثانية. الخرطوم. الناشر: دار جامعة الخرطوم للنشر. ص 172: (1990م).

¹⁴ شرارة، مرجع سابق، ص 221

قرار الحكومة فسمح لها أن تبقى مدارس خاصة تعتمد على مواردها الخاصة وكانت مدرسة الأحفاد إحدى هذه المدارس القليلة التي اختارت هذا الطريق. ففي عام 1957م كان القرار بتسليم المدارس الأهلية قد أصبح نافذاً فسلمت مجالس المدارس مسؤولياتها إلى وزارة المعارف وبذلك اندمجت في نظام التعليم الرسمي 51 مدرسة وسطى.

من خلال هذا السرد لمسيرة التعليم الأهلي والشعبي والخاص في السودان يتضح بصورة جلية أن الأهداف التي نشأ من أجلها كانت أهدافاً سامية ونبيلة تضافرت فيها كل جهود الشعب السوداني من أجل مناهضة المستعمر الذي حاول أن يضع المتاريس في طريق تعليم أبناء البلد، كما أنه حاول أن يصل إلى أجندته الخفية لتتصير أبناء الشعب السوداني، لذلك نجحت الفكرة نجاحاً منقطع النظير.

التعليم الخاص الآن:

ظلت تجربة المدارس الخاصة التي اعتمدتها الدولة منذ عام 1994م ضمن السياسات التعليمية العاملة ماثراً جديلاً مستمر وسط المواطنين وخبراء التربية والتعليم الذين يرون أن الدولة أقربت سياسة المدارس الخاصة بغرض خصخصة التعليم العام وتحويله إلى مؤسسات ربحية تجارية تتاح لفئة محددة من المواطنين السودانيين الذين يعيش معظمهم تحت خط الفقر¹⁵. فالدولة بعد إقرار سياسة المدارس الخاصة رفعت الدعم بصورة شبه كاملة عن المدارس الحكومية التي باتت من ضمن مسؤوليات المحليات حيث أصبح هناك تعليم طبقي يتمثل في مدارس حكومية مخصصة لأبناء الفقراء ومدارس خاصة لأبناء أصحاب الأموال والسلطة والجاه تصل مصروفاتها الدراسية السنوية إلى آلاف الجنيهات. وفي هذا الصدد يقول شرارة: ¹⁶ في بداية عهد الانقاذ نشأ نمط من المدارس لا هي أهلية ولا شعبية تسمى بالمدارس الخاصة وهي مدارس مملوكة لأفراد أو لجماعة صغيرة أسست بغرض الربح والاستثمار وليس من أغراضها المساهمة في نشر التعليم وجعله متاحاً، بقدر ما هي تسعى لاستقطاب أولي القدرة والامكانات المادية، أنها مدارس تركز للنظام الطبقي وتتبنى نظرية - طبقية التعليم - وتنمو كالكليات وهي كالفنادق من ثالث نجوم فما فوق وتصل المصروفات السنوية في بعضها إلى عشرات الملايين من الجنيهات .

بطبيعة الحال ليس بالضرورة أن تكتب على واجهات تلك المدارس أنها مخصصة لأبناء الفقراء وأن المدارس الخاصة فقط لأبناء المقتردين مالياً "(انتهى رأي الكاتب).. وفيما ترى الدولة أن المدارس الخاصة ساهمت في معالجة قضية الفاقد التربوي الذي ظل في ازدياد مستمر وسط أبناء الطبقة الفقيرة من السودانيين، فقد أكد كثير من الخبراء والتربويين أن المدارس الخاصة التي بدأت تجربتها بولاية الخرطوم ثم انتشرت أفقياً في كل ولايات السودان كمؤسسات استثمارية تدر على أصحابها أموالاً كبيرة من قطاع التعليم أصبحت تتنافس على وسائل الرفاهية التي هي ليست جزءاً من العملية التعليمية مثل تكيف القاعات الدراسية وتوفير عربات فخمة لنرحيل التلاميذ والزي الفاخر كما ظهرت مدارس خاصة (المدارس الأجنبية) لأبناء رجال الأعمال والدبلوماسيين وكبار مسؤولي الدولة تصل مصروفاتها الدراسية السنوية لآلاف الجنيهات أو الدولارات يحظون فيها بتعليم غير متوفر في المدارس الحكومية التي يفترض أن يكون فيها أفضل أنواع التعليم الوطني.¹⁷ فالمدارس الخاصة في كل بلدان

¹⁵ هارون، محمد آدم : موقع وزارة الدفاع، ضوابط في مواجهة المدارس الخاصة. (2018م).

¹⁶ شرارة ، مرجع سابق، ص 220

¹⁷ أبو عنجة، حمدان أحمد حمدان، التعليم الأجنبي بين الواقع والمأمول. دراسة تحليلية من وجهة نظر مختصي المناهج بالمركز القومي للمناهج - بخت الرضا، (2015).

العالم مخصصة لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية الذين يتطلبون تعليمًا خاصاً وفق مناهج بلدانهم التي تعتمد على لغة خاصة وثقافة خاصة تلي متطلبات التعليم في تلك البلاد ولذلك على الدولة وضع سياسات شاملة للتعليم الخاص تجعله من حيث المصروفات الدراسية متاحاً للجميع إذا كان الغرض منه توسيع مواعين التعليم العام الذي تقر الدولة بالزاميته لكل مواطن فالمدارس الحكومية التي خصصت بطريقة غير مباشرة لأبناء الطبقات الفقيرة عاجزة عن توفير البيئة المدرسية الصالحة للتعليم بعد أن أصبحت من اختصاصات ومسؤوليات المحليات ولذلك عند نهاية كل عام دراسي يكون التحصيل الأكاديمي الجيد وفق نتائج امتحانات شهادة الأساس والشهادة السودانية من نصيب المدارس الخاصة بالقطاع الخاص أو المدارس الخاصة الحكومية « النموذجية » الأمر الذي يجعل التعليم مؤسسة ربحية يعتمد فيها التحصيل الأكاديمي على المقدرة المالية للأفراد والأسر الأمر الذي يقضي على روح التنافس القائمة على الذكاء الفطري، فاستمرار التعليم الطبقي يهدد المجتمع بالانهيار.

وفي هذا الخصوص يرى بعض خبراء التربية والتعليم أن الدولة والمجتمع يفترض أن يتشاركا في توفير التعليم لكل المواطنين دون تمييز، حيث بدأ التعليم الخاص في السودان كما ذكر في موقع سابق من هذا البحث بمجهود شعبي أهلي لاستيعاب التلاميذ الذين لا يجدون مقاعد دراسية في المدارس الحكومية المحدودة التي شيدها المستعمر في ذلك الوقت وكانت التجربة ناجحة وفرت فرصاً دراسية لأعداد كبيرة من أبناء المواطنين. فهناك أعداد كبيرة من المدارس شيدت بجهد أهلي وتولت الدولة توفير المعلمين والكتاب المدرسي. ومن بين تلك المدارس، مدارس الشعب بالخرطوم بحري ومدارس الأحفاد بأمر درمان ومدارس بيت الأمانة بأمر درمان كما انتظمت كل مدن السودان ثورات بناء شعبي للمدارس. فالتعليم الأهلي بدأ كخدمة غير ربحية لمساعدة المواطنين الفقراء ولكن بعد إقرار الدولة الاستثمار في التعليم عبر المدارس الخاصة تحولت النظرة إلى التعليم من تربوية إلى مادية الأمر الذي نتج عنه غياب للعدالة الاجتماعية يتمثل في أبناء فقراء يدرسون بالمدارس الحكومية التي رفع عنها الدعم الحكومي ومدارس خاصة تتوفر فيها كل سبل الرفاهية مقابل مصروفات تصل إلى آلاف الجنيهات سنوياً، فتوزيع التلاميذ إلى طبقات اجتماعية يخلق حواجز نفسية بين أفراد المجتمع ويؤدي إلى صراعات في المستقبل كما أن المدارس الخاصة استأثرت بالخبرات التعليمية بسبب قلة المرتبات في المدارس الحكومية وتدرج الوضع الاجتماعي والمادي للمعلم إلى قاع السلم، فأصبح معظم معلمي المدارس الحكومية ذوي الخبرات الكبيرة يتجهون صوب المدارس الخاصة الأمر الذي أفقد تلاميذ المدارس الحكومية الاهتمام والمتابعة والإشراف التربوي، فتدهور التعليم بصفة عامة بعد أن أصبح الولاء للذين يدفعون أموالاً أكثر، فيما ازداد الفاقد التربوي وسط أبناء الفقراء بسبب ارتفاع تكاليف التعليم والإهمال ولذلك لابد من تدخل الدولة لمعالجة أوضاع المدارس الحكومية بتطوير بيئاتها التعليمية وتحسين أوضاع المعلمين المعيشية والاجتماعية وأن تعمل جادة في تحقيق شعار مجانية التعليم بمرحلة الأساس على الأقل ومحاربة الاستثمار فيه وتزويد من فرص تحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء الوطن . ولكن في المقابل ترى الدولة أن التعليم غير الحكومي ساهم في تطوير التعليم بطرق مباشرة وغير مباشرة. فالتطوير المباشر تمثل في تدريس مواد إضافية حديثة مميزة ومواكبة لمستجدات العصر، والتطوير غير المباشر اعتمد على إدخال عنصر المنافسة للتعليم الحكومي الذي اتخذ خطوات في التحديث والتجديد فالدولة تشجع التعليم غير الحكومي ولذلك يحق للأفراد والجماعات والمؤسسات الخاصة إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية على كل المستويات وفق الشروط والمعايير التي يحددها

قانون التعليم العام بناء على دستور¹⁸ 1995. فالتعليم الخاص لم يخرج عن سياسات وخطط وزارة التعليم العام فيما ينظم القانون الولائي الإدارة والإشراف على التعليم الخاص، بينما تتولى الوزارة الاتحادية الإشراف الفني على التعليم غير الحكومي بالتنسيق مع وزارات التربية والتعليم الولائية كما تلزم وزارة التعليم العام المدارس الخاصة بتدريس المنهج السوداني الصادر عن المركز القومي للمناهج والبحث التربوي فيما يجوز للمدارس الخاصة تدريس مقررات إضافية بعد الحصول على موافقة سلطة التعليم. فالتعليم غير الحكومي يخضع لمراجعات وفق برامج الإشراف والمتابعة الواردة في قانون عام 2001 للتعليم العام. فهناك أعداد هائلة من تلاميذ مرحلة الأساس والمرحلة الثانوية حصلوا على مقاعد دراسية بالمدارس الخاصة، فالتعليم الخاص وسع وعاء القبول وقلل أعداد الفاقد التربوي بمرحلتي التعليم العام كما ساهمت المدارس الخاصة في تعيين معلمين إضافيين وفتح فرص عمالة جديدة لعدد من المواطنين، كما دعم التعليم غير الحكومي خزانة الدولة بنسبة «2%» من تحصيل كل مدرسة خاصة بخلاف رسوم المحليات الوحدات الادارية. فوفق إحصائية الإدارة العامة للتخطيط التربوي فأن هناك «2.329» مدرسة أساس وثانوي غير حكومية يدرس فيها (415.567) طالب وطالبة. فإسهام التعليم الشعبي والأهلي غير الحكومي استمر عطاؤه لفترات طويلة ويستمر بأشكال مختلفة لتلبية احتياجات المواطنين.

التعليم الأجنبي:

جاء في لائحة المدارس غير الحكومية لسنة 2012م، أن التعليم غير الحكومي ينقسم من حيث النوع إلى قسمين: تعليم نظامي ويكون من مرحلة التعليم قبل المدرسة، ومرحلة الأساس، والمرحلة الثانوية ويشمل مدراس الأفراد والمؤسسات والمنظمات الوطنية والأجنبية بالإضافة لمدارس الجاليات المقيمة في السودان ومدارس اللاجئين والمدارس الأجنبية. أما التعليم غير النظامي فيشمل مراكز ومعاهد التدريب واللغات، ومراكز التربية الخاصة ومعاهد الحرفيين والخلوى والمعاهد الدينية.¹⁹ لما كانت فكرة المدارس الخاصة استثمارية بحتة، يعتبر التعليم الأجنبي نوعاً من الاستثمار يدر على أصحابه أموالاً طائلة بالعملة المحلية والأجنبية. فقد بلغت رسوم الدراسة السنوية في بعض المدارس الأجنبية للطالب الواحد 22 ألف دولاراً. فالمدارس الأجنبية في السودان تنقسم إلى عدة أنواع من حيث طبيعة المنهج الذي يقدم. فالنوع الأول يدرس المناهج البريطانية بأنوعها كمدارس: KICS و Holm. أما النوع الثاني من المدارس الأجنبية فيدرس المنهج السوداني باللغة الانجليزية والعربية مثل مدرسة كمبوني والراهبات. النوع الثالث المدارس الوطنية التي تدرس المنهج السوداني الصادر من المركز القومي للمناهج ببخت الرضا باللغة الانجليزية مثل مدرسة الخرطوم الاعدادية العالمية (Kips). أما النوع الرابع فهي مدارس تخطط المنهج البريطاني بالمنهج السوداني مثل المدرسة السعودية وأكاديمية أكسفورد²⁰. المدافعون عن التعليم الأجنبي في السودان يرون أنه يقدم خدمات هامة وملموسة لفئات متنوعة لديها ظروف خاصة من بعض المواطنين والأجانب وأبناء المغتربين العائدين للوطن. ويمكن تلخيص بعض إيجابياته من وجهة نظرهم في الآتي:

¹⁸ هارون محمد آدم، موقع وزارة الدفاع، ضوابط في مواجهة المدارس الخاصة. (2018م).

¹⁹ أبو عنجة، مصدر سابق

²⁰ أبو عنجة، مصدر سابق

أنه تعليم يقدم خدمة تعليمية لأبناء السودانيين العاملين بالخارج الذين عادوا للاستقرار وأبنائهم لا يجيدون اللغة العربية# بعض الميسورين السودانيين سواء أكانوا مواطنين أو موظفين كبار لهم طموح في أن يتعلم أبنائهم بالجامعات العالمية# أبناء الدبلوماسيين وغيرهم من الشعوب الأخرى يفضلون هذا النوع من التعليم#

ضعف منهج اللغة الانجليزية في التعليم العام جعل بعض المواطنين يفكرون في مناهج عالمية لتعليم أبنائهم# بناء قدرات الكوادر الوطنية التي تعمل في هذه المدارس الأجنبية خاصة في مجال اللغة الإنجليزية لتعاملهم مع مناهج عالمية#²¹. في المقابل هناك كثير من الآباء والتربويين لديهم شكوك في مخرجات التعليم الأجنبي خاصة أنه يقوم بتدريس مناهج ومفاهيم أجنبية قد تتعارض مع قيم وتراث وتقاليد المجتمع السوداني ذي الخلفية الإسلامية. كما أن البعض يرى أن هذه المناهج غير مرتبطة بأهداف وغايات التربية السودانية، هذا فضلاً عن أن الإشراف على التعليم الأجنبي يحتاج إلى كوادر وخبراء تربويين بمهارات عالية مما يصعب عملية التحكم في مخرجاته.

التحديات التي تواجه تطبيق العدالة الاجتماعية في التعليم بمرحلة الأساس:

يعاني التعليم العام في السودان في الآونة الأخيرة آثاراً كثيرة من التداعيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتي حولته أو وشكت أن تحوله من تعليم مجاني لكافة أبناء الشعب حسب ما نادت به استراتيجية التعليم بمرحلة الأساس المؤقتة التي أقرتها وزارة التربية والتعليم عام 2012م إلى تعليم تشوبه شائبة ضعف العدالة مع تزايد معدلات الفقر والامية والتسرب والعنف وتناقص الخدمات في المدارس الحكومية العامة. إن قضية عدالة التعليم قضية لا جدال حولها حيث أن التعليم بمرحلة الأساس المجاني حق تكلفه الدولة لكافة أبنائها دون تمييز بناءً على قانون التعليم العام لسنة 2001 الذي ينص على أن لكل طفل سوداني الحق في التعليم بمرحلة الأساس ومن هنا نجد أن مسمى العدالة في التعليم لم تعد مصطلحاً للرفاهية بل أصبح حقاً مكفولاً بموجب الدستور والقانون ، ويترتب على ذلك حقوق يجب أن تصان باليات للمتابعة والمساءلة والمحاسبة. آليات تكفل للدولة حق منح الفرص للأبناء في التعليم الجيد، وتكفل للآباء حقوق المطالبة بالعدالة التعليمية التي هي في مجملها واجب تلتزم الدولة بتقديمه وليست مظهراً من مظاهر الرفاهية تتصدق به الدولة على أبنائها. والناظر لواقع التعليم بمرحلة الأساس في السودان يجد كماً هائلاً من التحديات التي تكاد تعصف بمفهوم المجانية فيه، بل وبممارساتها الفعلية على أرض الواقع. تتمثل هذه التحديات في إفرازات الحروب الداخلية والنزاعات القبلية وانعدام الأمن في بعض المناطق في السودان الشئ الذي أدى إلى تنامي الفقر، وتنامي ظاهرتي النزوح واللجوء، وزيادة معدلات التسرب من التعليم بمرحلة الأساس واختلال منظومة القيم في المجتمع. كما أدى تناقص الميزانيات المرصودة من قبل الدولة للتعليم أو شحها إلى تردي مريع في الخدمات التعليمية في المدارس الحكومية الأمر الذي تسبب في تفاوت في نسب الالتحاق بالمدارس الحكومية العامة وغير ذلك من العقبات التي تصب في مجملها في مصب واحد هو كون هذا التعليم أصبح يعاني أزمة غياب العدالة. إن انتشار التعليم الخاص على النحو الذي نشهده حالياً في السودان أجمع نظام الطبقة بالمجتمع السوداني، إذ أصبحت الخدمة الراقية في التعليم تقدم إلى الصفوة أو المقترنين، و أصبح الالتحاق بالمدارس الخاصة صورة من صور الوجاهة الاجتماعية في المجتمع السوداني بل حتى ظاهرة اللجوء إلى المعلمين الخصوصيين في المنازل صارت من الأمور التي يتباهي بها الناس بعد أن كانت بمثابة الوصمة في العقود الماضية. كل ذلك

²¹ أبو عنجة، مصدر سابق

أدى إلى رسوخ شعور الاحساس بالقهر لدى بعض التلاميذ الفقراء وأسرهم الذين يرون أنهم في مجتمع يكاد يكون متجهاً نحو نوع جديد من أنواع التفرقة العنصرية في التعليم. إن الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي يمر بها السودان الآن جعلت كثير من التلاميذ في المجتمعات الفقيرة يتكفون مقاعد الدراسة بحثاً عن فرص عمل يساعدون بها أسرهم على العيش الكريم، هذا الوضع يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه العدالة الاجتماعية . هذا فضلاً عن فشل الدولة في القيام بمسؤوليتها في الإنفاق على التعليم الذي هو في الأصل مجاني وتزايد إنفاق الأسر على التعليم كل ذلك ساهم بطريقة أو بأخرى في غياب العدالة في التعليم .

مؤشرات ضعف العدالة الاجتماعية في التعليم بمرحلة الأساس الحكومي في السودان:

هناك مؤشرات كثيرة تدل على ضعف العدالة الاجتماعية في التعليم الحكومي بمرحلة الأساس يمكن إجمال بعضها في الآتي:-

1. زيادة معدلات الفقر بين أفراد المجتمع السوداني.
2. البيئة غير الجاذبة في المدارس الحكومية بسبب قلة مخصصات إنفاق الدولة على التعليم.
3. الخلل في نسب الالتحاق بالتعليم وسط الأسر الفقيرة.
4. تنامي معدلات البطالة بين الخريجين.
5. ثقافة الاعتماد على الدولة في التوظيف.
6. انتشار ظاهرة التعليم الخاص والأجنبي وسط طبقات المجتمع المتوسطة والغنية وقدرتهم على دفع تكاليف التعليم العالية.
7. الانعكاسات السالبة للأزمة الاقتصادية والحروب الداخلية والنزاعات القبلية وانتشار السلاح وسط المواطنين.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تناولت كثير من الدراسات والأبحاث التربوية والاجتماعية موضوع العدالة التعليمية والاجتماعية. وفي هذا السياق يدرج الباحث عدداً من الدراسات التي تلقت مع الإطار العام لهذه الدراسة على النحو التالي:

- 1- دراسة شحاتة (2016)²²: تحليل بعض جوانب سياسة التعليم الثانوي في مصر على ضوء مبدأ العدالة الاجتماعية: دراسة نقدية. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع العدالة الاجتماعية في سياسات التعليم الثانوي في مصر منذ 1981 إلى 2016م، وإلى تحديد بعض متطلبات العدالة الاجتماعية في التعليم الثانوي. اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الأسلوب النقدي باعتباره أحد أساليب المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أنه لم تعد درجات الطلاب في الثانوية العامة معياراً موضوعياً لقياس أداءهم، كما أن امتحانات الثانوية تفتقر إلى خصائص التقويم الجيدة كالصدق والثبات ومن ثم لا تعد امتحانات المرحلة الثانوية وسيلة مناسبة للتنبؤ بنجاح الطالب في الدراسة الجامعية، أيضاً أن سياسة التعليم الثانوي المطبقة في مصر واستناداً إلى تحليلها في ضوء مؤشرات العدالة الاجتماعية قد أسهمت في تعميق التفاوت بين طبقات المجتمع المصري.

²² شحاتة، مصطفى أحمد. تحليل بعض جوانب سياسة التعليم الثانوي في مصر على ضوء مبدأ العدالة الاجتماعية – دراسة نقدية. (2016)

2- دراسة الشافعي (2015)²³: ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية: تناولت هذه الدراسة قضية خصخصة التعليم حيث رأت أن التعليم الخاص من أبرز مظاهر عدم المساواة أمام فرص التعليم، لأن المعروض من أماكن الدراسة في التعليم الرسمي لا يتناسب والطلب الاجتماعي على التعليم، ومن ثم يستطيع القادرون ماليا التغلب على تلك المشكلة بإدخال أبنائهم في التعليم الخاص، والذي يتطلب نفقات مالية لا يستطيع عليها إلا أبناء الفئات الميسورة، وأبرز علامات عدم المساواة الناتجة عن وجود التعليم الخاص تتمثل فيما يوفره هذا التعليم من نوعية ممتازة من التعليم في معظم الحالات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الفقراء يحيون حياة خالية من الحريات الأساسية كحرية التصرف، وحرية اتخاذ القرار، والعدالة هي الحق وهي القاعدة المتبادلة التي نبحث عنها للحد من حرية الأفراد في تفاعلاتهم، فهي لا تعني شيئاً آخر سوى المساواة بين الأشخاص، وأن التعليم يمثل تصفية اجتماعية بالدرجة الأولى، لأنه لا يعتبر نظاماً تربوياً بقدر ما هو نظام اجتماعي، وأنه يعكس التقسيم الطبقي للمجتمع.

3_ دراسة جمال علي الدهشان²⁴: (2015) تكافؤ الفرص التعليمية، المفهوم ومظاهر التطبيق في عصور الازدهار الإسلامي طرح فيها الباحث رؤية بديلة لسياسة القبول بالتعليم الجامعي تحقق العدالة الاجتماعية في التعليم وقد قدمت هذه الدراسة عدة أركان للعدالة الاجتماعية في التعليم هي: التكافؤ أو العدالة في القبول والالتحاق، وعدالة المعاملة، والتكافؤ الاجتماعي، والعدالة أو التكافؤ في فرص العمل بعد التخرج. وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج منها: أن المسلمين الأوائل قد فطنوا إلى أهمية الخدمات التعليمية التي تقدم للطلاب في زيادة قدرتهم على التحصيل العلمي ولذلك حرصوا على توفير العديد من الخدمات لطلاب العلم حتى يتفرغوا لطلبه فاهتموا بتوفير كل ما يحتاجون إليه من مساكن يأوون إليها وأطعمة توزع عليهم وأطباء يتفقدون أحوالهم. وأن علاقة المعلمين بطلابهم في عصور الازدهار الإسلامي تعد صورة مضيئة هامة لا بد من الاقتداء بها في الوقت الحالي اقتداءً في سعي المعلم في مصالح طلابه والمساواة بينهم ومراعاة الفروق الفردية والتواضع والرفق بهم.

4- دراسة جوهر و الباسل (2015)²⁵: "متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين" فهي تتبنى رؤية أنه من الضروري تمتع الفقراء بالموارد المتاحة للعملية التعليمية للوصول بهم لمستوى تعليمي تنافسي، وتتبنى رسالة تكمن في تحسين استغلال الموارد المتاحة للتعليم وتحويلها بأسلوب جديد لخدمة الفقراء والمحرومين وتحسين مستوى التعليم المقدم لهم، وذلك إيماناً بحق كل فرد في الالتحاق بالتعليم بمرحلة الأساس المجاني في الدولة التي تعهدت هي في دستورها بالالتزام المجانية حق مشروع لكل أبنائها. من أهداف هذه الدراسة: تعرف مفهوم عدالة التعليم ودور المجانية في دعم تلك العدالة وتقديم رؤية عصرية مقترحة لدعم عدالة التعليم من خلال إقرار وتفعيل سياسة المجانية. من نتائج هذه الدراسة: أن مجانية التعليم حق أصيل لكل أبناء الوطن دون تمييز.

²³ الشافعي، عصام أحمد إبراهيم: ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية. (2015م).

²⁴ الدهشان، جمال علي: رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، مجلة نقد وتنوير، ع(2)، سبتمبر/ أكتوبر/ نوفمبر (2015)

²⁵ جوهر، علي وميادة الباسل، متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين (2015م)

5- دراسة نصار (2013)²⁶: التعليم الخاص وبنية النظام التعليمي بمصر " التي أشارت إلى أن بنية النظام التعليمي في مصر خلال العقدين الآخرين لم تعد موحدة ولا منسجمة بل أصبحت بنية متعددة أو متوازية تتبادل فيما بينها عمليات الاستبعاد والإقصاء والإقصاء على نحو يهدد النسيج الاجتماعي. توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها: أنه أصبح في مصر نوعان من التعليم يدفع المواطنون تكلفتها: تعليم عام حكومي مجاني اسماً لعامة الشعب ضعيف المستوى، فقير الامكانيات، هزيل العائد والمردود. وتعليم خاص متميز ومتعدد المستويات، متنوع اللغات قاصر على أبناء الطبقات الميسورة يتحمل تكلفته المستفيدون منه.

6- دراسة أبوعنجة (2012)²⁷: التعليم الأجنبي بين الواقع والمأمول وهي دراسة تحليلية من وجهة نظر مختصي المناهج بالمركز القومي للمناهج حيث هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل تقارير خبراء المناهج بشأن التعليم الأجنبي وإبراز نقاط القوة والضعف بؤسبات التعليم الأجنبي بالسودان وتقديم رؤى ومقترحات واقعية للمعنيين بالوزارة الاتحادية من أجل تطوير وتجويد الأداء ومتابعة وتقييم هذه المؤسسات التعليمية، وقد أشارت الورقة إلى بعض نقاط الضعف في هذا النوع من التعليم متمثلة في أنه ومع عدم وجود المعايير والضوابط فإن التعليم الأجنبي يعتبر مهددا خطيرا لعقيدة الأمة وثقافتها، أيضا يعمل على إضعاف التعليم الحكومي بتسرب كثير من الطلاب الوطنيين إليه ظناً منهم أن التعليم الأجنبي دائماً هو الأفضل.

7- دراسة بيبير وآخرون (2011)²⁸: هدفت البحث الى دراسة عدد من المتغيرات داخل المدرسة الابتدائية والمتوسطة كالعلاقة بين المعلم والتلاميذ والعدالة الاجتماعية، أجري البحث على (12262) تلميذا وتلميذة من (85) مدرسة، وتوصلت النتائج الى أن شعور التلاميذ بالعدالة الاجتماعية والرعاية والعلاقات الطيبة بين أسرة المدرسة من المتغيرات المهمة لتحقيق حياة أفضل للتلاميذ داخل بيئة المدرسة.

8- دراسة هايز (2010)²⁹: هدفت الى دراسة عدد من المتغيرات ذات التأثير على إدراك التلاميذ للمناخ المدرسي مثل العدالة الاجتماعية والاحترام وحب المدرسة، كما هدفت للكشف عن الفروق بين النوعين في تلك المتغيرات، أجري البحث على (242) تلميذاً وتلميذة، حيث أوضحت النتائج وجود فروق بين الأولاد والبنات في إدراكهم للعدالة الاجتماعية داخل المدرسة لصالح البنات.

9- دراسة كوكر (2007)³⁰: هدفت هذه الدراسة الى فحص إدراك التلاميذ للخبرات والممارسات المدرسية التي تؤدي الى رسوب التلاميذ في المدرسة الثانوية. وفحص البحث خمسة أنواع للعدالة المدرسية من وجهة نظر التلاميذ وكذلك مستوى الرعاية المقدمة من المعلم، وأجري البحث على (15) طالب وطالبة كدراسة حالة، وتوصل البحث الى أن التلاميذ عادة ما يعززون الرسوب الى المعاملة غير العادلة داخل الفصل والمدرسة وكذلك نقص الرعاية المقدمة من قبل المعلمين.

²⁶ نصار، سامي محمد، التعليم الخاص وبنية النظام التعليمي بمصر. مجلة العلوم التربوية، عدد خاص مؤتمر التعليم والثورة في مصر: رؤى وسياسات بديلة. (2013)

²⁷ أبوعنجة، حمدان أحمد حمدان، التعليم الأجنبي بين الواقع والمأمول. دراسة تحليلية من وجهة نظر مختصي المناهج بالمركز القومي للمناهج - بحث الرضا: (2012)

²⁸ • Bear, G. O., Gaskins, J.B., & Chen, F. (2011). Delaware School Climate Survey Student: its factor structure can current validity and reliability. Journal of school psychology, Vol (49), p 157-174.

²⁹ Hayes, S. L.M. (2010). Is Middle School as bad as you remember it? A long itudinal Study of urban middle school student's perception on the school climate and differences by gender and ethnicity within the school context. PH, D thesis, University of California, Los Angeles.

³⁰ Coker, B. E. (2007). Voice from the classroom: Students at risk of dropping out. PH, D- thesis. University of Connecticut.

10- دراسة بيكر و آخرون (2004)³¹: هدف البحث الى دراسة الآثار المترتبة على إدراك التلاميذ لعدم العدالة، أجري البحث على (211) طالباً وطالبة بالمرحلة الجامعية، وتوصل البحث الى أن إدراك عدم العدالة والعقوبات غير العادلة تؤدي الى شعور التلميذ بالغضب وذلك في حال تطبيق العقوبات عليه دون غيره في نفس الموقف.

تعليق على الدراسات السابقة:

- لم يجد الباحث في أدبيات المكتبة السودانية سوى دراستين عن التعليم الخاص والأهلي في السودان، الأمر الذي يؤكد أهمية الدراسة الحالية التي تناولت موضوع العدالة الاجتماعية في التعليم الخاص في السودان.
- أكدت معظم الدراسات السابقة على مبدأ العدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، كما سعت بعض الدراسات الى تناول قضية خصخصة التعليم التي هي من أبرز مظاهر عدم المساواة أمام فرص التعليم.
- أكدت الدراسات الأجنبية على تأكيد مفهوم العدالة الاجتماعية وإدراكها من قبل التلاميذ داخل الفصل وداخل المدرسة.
- تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناول موضوع العدالة الاجتماعية وقضية خصخصة التعليم.
- استفاد الباحث من الدراسات السابقة من حيث الاستزادة من أدبها التربوي بما يحقق الأهداف المرجوة من الدراسة.
- تتشابه هذه الدراسة الحالية مع دراسة شحاتة (2016)، ودراسة الشافعي (2015)، ودراسة الدهشان (2015)، ودراسة جوهر وميادة (2015)، في تناولها لمفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم و مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين أبناء الوطن الواحد ودعم مجانية التعليم.
- بينما تتفق هذه الدراسة مع دراسة نصار (2013) ودراسة أبوعنجة (2012) في تناولهما لقضية التعليم الخاص والأجنبي في أنه مهدد يعمل على إضعاف التعليم الحكومي.
- تختلف هذه الدراسة الحالية من كل الدراسات السابقة في أن تطبيق العدالة الاجتماعية في التعليم لا يكون بمحاربة التعليم الخاص، بل بتقوية التعليم الحكومي وتطويره ليصبح منافساً حقيقياً له.

الخاتمة:

يتضح جلياً من خلال هذه الورقة، أن التعليم الحكومي بجميع مراحل منذ استقلال السودان وإلى بدايات التسعينيات من القرن الماضي كان تعليمياً تتوفر فيه كل متطلبات العدالة الاجتماعية حيث لم يكن يزاحمه تعليم خاص أو أهلي. كما أن غلبة التعليم الخاص الآن وسيطرته على الساحة ربما كان بفعل العولمة أو بسبب التطور الطبيعي للأمور ليس في ذلك السودان فحسب بل في كل العالم الشيء الذي يجعل قضية العدالة الاجتماعية في التعليم على المحك. الدولة الآن مطلوب منها أن تتحازر للفقراء وتحقق مبدأ العدالة في التعليم بأن تعيد للتعليم الحكومي مجده الضائع.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى كثير من النتائج حول هذا الموضوع منها :-

³¹ Piquero, A, Gomez-Smith, Z., & Langton, L. (2004). Discerning unfairness where others may not. Low self- Control and unfair Sanction Perceptions. Journal of Criminology, Vol (42), No (3), p 699-734.

1. العدالة الاجتماعية في التعليم تعني تكافؤ الفرص التعليمية لكل فرد بما تسمح به استعداداته وقدراته.
2. للعدالة الاجتماعية في التعليم مؤشرات عديدة كمؤشر إتاحة التعليم للجميع، وتساوي الفرص والمعاملة داخل المدرسة، وتكافؤ فرص العمل بعد التخرج.
3. توجد كثير من التحديات التي تواجه إرساء العدالة الاجتماعية في التعليم الحكومي مثل تنامي الفقر وزيادة التسرب وشح ميزانية التعليم الحكومي وتسرب أفضل كوادر التدريس إلى التعليم الخاص وتفضيل كثير من الناس التعليم الخاص على التعليم الحكومي.
4. هناك من يرى أن التعليم الخاص له إيجابيات كثيرة تتمثل في توسيع وعاء القبول وتقليل أعداد الفاقد التربوي بمرحلتى التعليم العام كما ساهمت المدارس الخاصة في تعيين معلمين إضافيين وفتح فرص عمالة جديدة، وفي المقابل يرى البعض أن التعليم الخاص له سلبيات مثل استئثار المدارس الخاصة بالخبرات التعليمية، والرسوم الدراسية الباهظة، وأن كثير من مناهج التعليم الخاص لاسيما الأجنبي منه غير مرتبطة بأهداف وغايات التربية السودانية.

التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة التي تؤكد أن التعليم الخاص أصبح واقعاً معاشاً يصعب محاربته أو تجاوزه، عليه يوصي الباحث بالآتي :-

1. زيادة إنفاق الدولة على التعليم الحكومي وتفعيل سياسات مجانية التعليم ودعم العدالة الاجتماعية.
2. استحداث آليات جديدة للشراكة بين فعاليات المجتمع المدني و رجال المال والأعمال للبحث عن بدائل تمويلية لدعم المدارس الحكومية ودعم شرائح التلاميذ الفقراء ودعم مجانية التعليم.
3. ابتكار برامج رعاية من بعض الشركات أو المؤسسات أو رجال الأعمال للمدارس الحكومية بتقديم حوافز مغرية لهم في شكل إعفاءات ضريبية أو جمركية أو تخفيض رسوم الكهرباء أو أي رسوم تدفع للدولة.
4. العمل على تحسين بيئة المدارس الحكومية والاستفادة من تصاميمها الهندسية التي تراعي الجوانب التعليمية و التربوية والصحية وذلك بالتركيز على الأنشطة اللاصفية المختلفة التي تفتقر لها كثير من المدارس الخاصة وذلك باعتماد الميزانيات الملائمة لجعلها أكثر جاذبية للتلاميذ وأولياء أمورهم.
5. الاهتمام بمعلم المدارس الحكومية من ناحية تدريبه وبناء قدراته وترقية بيئة العمل لديه وتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية.
6. إجراء مزيد من الدراسات العلمية على التعليم الخاص للوقوف على إيجابياته لتدعيمها وسلبياته لتلافيها.
7. العمل على تطوير كليات التربية بالجامعات من ناحية تقويم المناهج وطرق التدريس وبرامج التربية العملية وقبول أفضل الطلاب لها، الذين لديهم رغبة أكيدة للعمل في مهنة التدريس.

أولاً المراجع والمصادر العربية:

- أبوعنجة، حمدان أحمد حمدان.(2015). التعليم الأجنبي بين الواقع والمأمول .دراسة تحليلية من وجهة نظر مختصي المناهج بالمركز القومي للمناهج – بخت الرضا. الخرطوم. السودان.

- البنك الدولي. (2006). تقرير عن التنمية في العالم (الإنصاف والتنمية) لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، مجلة نقد وتنوير، ع (2).
- الشافعي، عصام أحمد إبراهيم. (2015). ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية. بحث غير منشور
- العيسوي، إبراهيم. (2013). الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي. حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، تصدر عن المعهد العربي للتخطيط والتنمية بالكويت، مجلد (15).
- بشير، محمد عمر. (1983). تطور التعليم في السودان من 1898-1956، الناشران دار الجبل، بيروت ومكتبة خليفة عطية، الخرطوم الطبعة الثانية.
- جوهر، علي صالح. (2009). التخطيط التربوي والتنمية، المكتبة العصرية، المنصورة. مصر.
- جوهر، علي وميادة الباسل. (2015). متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين. ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر العلمي التاسع بعنوان: التعليم والعدالة الاجتماعية، كلية التربية - جامعة سوهاج. مصر.
- الدهشان، جمال علي. (2015). رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، مجلة نقد وتنوير، ع(2).
- زيتون، محيا. (2005). التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- شحاتة، مصطفى أحمد. (2016). تحليل بعض جوانب سياسة التعليم الثانوي في مصر على ضوء مبدأ العدالة الاجتماعية - دراسة نقدية. مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد 31 العدد 4، كلية التربية - جامعة المنيا. مصر.
- شرارة، عمر علي محمد طه. (2012). تطور التعليم العام في السودان خلال خمسين عاما 1956-2006م. الناشر: مدارات للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم ش الجمهورية تقاطع عثمان دفنة. الخرطوم. السودان.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2014). "CIPE"، الطريق إلى العدالة الاجتماعية.
- ناصر، السيد. (1990). تاريخ السياسة والتعليم في السودان. الطبعة الثانية. الخرطوم. الناشر: دار جامعة الخرطوم للنشر. السودان.
- نصار، سامي محمد. (2013). التعليم الخاص وبنية النظام التعليمي بمصر. مجلة العلوم التربوية، عدد خاص عن مؤتمر التعليم والثورة في مصر: رؤى وسياسات بديلة.
- هارون، محمد آدم. (2018). موقع وزارة الدفاع، ضوابط في مواجهة المدارس الخاصة. الخرطوم. السودان.
- يونسيف. (2014). التقرير القطري للسودان حول الأطفال خارج المدرسة.

ثانياً المراجع والمصادر الأجنبية:

- Nieuwenhuis, J. (2011). Social justice in education today. *Acta Academica* 43(1): 189-209 ISSN 0587-2405 © UV/UFS.
<<http://www.ufs.ac.za/ActaAcademica>>
- Bear, G. O., Gaskins, J.B., & Chen, F. (2011). Delaware School Climate Survey Student: its factor structure can current validity and reliability. *Journal of school psychology*, Vol (49), p 157-174.
- Coker, B. E. (2007). Voice from the classroom: Students at risk of dropping out. PH, D- thesis. University of Connecticut.
- Hayes, S. L.M. (2010). Is Middle School as bad as you remember it? A long itudinal Study of urban middle school student's perception on the school climate and differences by gender and ethnicity within the school context. PH, D thesis, University of California, Los Angeles.
- Piquero, A, Gomez-Smith, Z., & Langton, L. (2004). Discerning unfairness where others may not. Low self- Control and unfair Sanction Perceptions. *Journal of Criminology*, Vol (42), No (3), p 699-734.

